# ملاحظات اولية عن النظام الحضري
## السائد في المدينة العراقية حاليا

أ.د. مضر خليل عمر

عند التأمل كمختص بدراسة المدينة العراقية من حيث البنية والتركيب الاجتماعي و المنظور التخطيطي اجد ان لها (قانونها الخاص بها) . فلم اعثر في ما درسته و ما لقنتة طلبتي من نظريات و نماذج و اراء عن الحضر والحضرية و التحضر ما يتوافق مع ما جرى ويجري في المدن العراقية في الوقت الحاضر . ذكرني حال المدينة العراقية الراهن بحال لقلق بغداد الذي تجاوز كل الاعراف والشرائع الدينية و المذهبية و القيم (قصة قديمة يعرفها اهل بغداد الاصليون) . ولتوضيح ما افكر به واعتقده لابد من القاء حزمة ضوء على حال المدن في العالم (المستقر سياسيا و اقتصاديا) ليتسنى للقارئ الكريم تصور البون الشاسع بين الحالين . و ساعرض الامر كنقاط ، قد لا تشكل مع بعضها نسق مقال متواتر الفقرات المتصل بعضها ببعض .

1) تصنف المجتمعات حضاريا حسب طبيعة مستقرها و مهنتها الى ثلاث فئات عريضة : البدو الرحل ، سكان الريف (زراعة ، تعدين ، صيد) ، و سكان المدن ، الذين لا تعتمد مهنهم على استثمار الارض مباشرة . ولكل فئة من هذه الفئات الثلاث مستواها الحضاري و الثقافي و قيمها الاجتماعية و دستور حياتها (طراز الحياة) . وتتباين الارض التي تقطنها كل فئة منها من حيث طبيعة الاستخدام و نوعيته و قابليته على الاعالة .
2) التحضر يقصد به سكنى الحواضر (المدن) ، و تتباين المدن في حجمها (عدد سكانها ، المساحة التي تغطيها ، اسلوب ادارتها ومستواها) . والمدن بشكل عام (او يفترض انها ) تحتوي على بنى تحتية تخدم قاطنيها ، التي قد لا تتوافر لساكني الريف . وبحكم حجمها السكاني تتنوع الخدمات و المرافق الخدمية فيها (الرسمية وغير الرسمية على مختلف انواعها ومستوياتها) . و حجمها السكاني يؤدي في الغالب الى عمليات استقطاب اجتماعي و اقتصادي و سياسي ، و بالمحصلة النهائية تتشكل بنية المدينة التي تعرف بها .
3) تنظم المدن عادة وفق رؤى و منظور سياسي – اقتصادي اجتماعي ، و يكون لكل واحدة منها تصميم اساس يتم تطبيقه ومتابعة تنفيذه و تطويره من قبل دائرة خاصة (التخطيط العمراني) ، التي تتولى محاسبة من لا يلتزم به . و يعد التصميم الاساس قانونا لا يجوز الخروج عليه او تعطيله الا بقانون اخر .
4) تحدث الهجرات من الريف الى المدينة بحثا عن الامن و العمل و الارتقاء بالمستوى المعيشي و الحضاري (التعليم بشكل اساسي) ، والانتفاع من الخدمات والمنافع العامة المتوافرة فيها .
5) في الدول التي يكون للتخطيط (الحضري والاقليمي) حضورا واجبا ، يميل الناس الى العيش في الريف و الانتقال يوميا للعمل في المدينة (تجنبا لمشاكل العيش في المدينة و للانتفاع من بيئة الريف الصحية في الوقت نفسه) . و هناك نسبة غير قليلة من يمتلك (شقة) في المدينة و بيت (فيلا) في الريف في الوقت نفسه ، و سيارة صغيرة يستخدمها داخل المدينة واخرى فارهة يستخدمها ايام العطل (الاسبوعية و غيرها) للتنقل لمسافات بعيدة و للسياحة . وهذا عكس ما هو حاصل عندنا ، فسكنى المدن الكبرى هو حلم كل موظف ممكن ان يعمل في الريف او المدينة القريبة ، و عندما يتقاعد

الموظف يفكر ، غالبا ، بالانتقال للسكن في المدينة الكبيرة القريبة . فسكنى المدن الكبيرة حلم المعظم (ريف وحضر) .

6) في المدن الغربية يسيطر على مواقع السكن مكاتب وشركات (يطلق عليهم حراس البوابة) ، يسمحون طبقا لضوابط و توافر شروط معينة لطالب السكن (ايجار و \ او تمليك) ، وهذا غير متوافر عندنا في العراق .

7) بغياب تنفيذ القوانين (بما فيها التصاميم الاساس) ، وعدم متابعة حركة الهجرة (التي نظت سياسيا فقط) ، انتشرت ظاهرة العشوائيات في المدن العراقية . و معرف جغرافيا (وزراعيا و اقتصاديا) ان (الاعشاب و الادغال و العملة الرديئة ، والمجاميع غير المرغوب فيها) تتغلغل اولا ثم تنتشر ، لتسود في المحصلة النهائية و تطرد الاصل (الاستعمال \ السكان \ الاقتصاد \ المجتمع) لتحل محله . وهذا ما حصل فعلا في المدن العراقية ، فهي تريفت اجتماعيا بشكل واضح .

8) ما جرى بعد 2003 والاجراءات التي اتخذت ، وفر بيئة صحية مثالية لانتشار اللانظام في الحياة العراقية عامة و في المدن بشكل خاص . فلم يحدث ترييف للمدينة العراقية ، بل حصلت هيمنة اجتماعية سياسية غيرت مظهرها و نظامها الحياتي وجعلتها بدون هوية ، الا الفوضى العشوائية غير المنضبطة .

9) في الوقت الذي تدعو فيه المنظامات الدولية (الرسمية والشعبية) الى الزراعة الحضرية لتوفير بيئة طبيعية داخل الغابة السمنتية (المدن الكبرى) ، يحدث في مدن العراق الغاء الحدائق و بناء مشتملات (50 – 80 متر مربع) ، و بناء (مولات) في الاماكن التي كانت حدائق ومتنفسا للمواطنين ، والتي كانت جزء من حل لمشاكل البيئة الطبيعية و الاحتباس الحراري ، والتي الان تولد ظغطا مضاعفا على البنى التحتية للمدينة ، وتزيد من حجم و كثافة المشكلة الطبيعية و الاجتماعية في الوقت نفسه.

10) يميل الانسان بطبيعته الى من يقف معه في الشدائد وعند حدوث المشاكل والازمات . و عندما تكون الدولة قوية ، وحكومتها صارمة في تطبيق القوانين على الجميع بدون استثناء (فقط حينها تتحقق العدالة) وتنزوي مصادر القوة الاخرى (العشيرة ، العرق ، الطائفة ، وغيرها) ويخف تاثيرها على المجتمع . وحبل مصدر القوة هذا يمسك طرفيه القوى المتنافسة على السلطة ، والمواطن يميل وينسحب حسب اتجاه القوة . بعد 2003 حلت الدولة بتشكيلاتها الامنية (الجيش والشرطة) و تم تشكيل بدائل لارضاء قوى طائفية - سياسية لتثبيت الامن (المحلي) . بهذا اضحت التشكيلات الامنية الجديدة ومن ورائها مصدر القوة التي يستند اليها المواطن . و بطبيعتها هذه القوى تريد المزيد من المؤيدين لها و تعمل على كسبهم بشتى الوسائل والطرق . وقد لعبت هنا النفوس الضعيفة و حب الذات دورا كبيرا في تهديم الضوابط و القوانين السابقة التي كانت تقف حجر عثرة امام تحقيق مطامحها الشخصية والفئوية غير الشرعية . هنا كانت الطامة الكبرى .

11) الخلاصة ، لم تعد المدينة العراقية منضبطة ومنسجمة مع اغلب نظريات المدن وقوانين التحضر و سمات المجتمع الحضري ، لقد ادت الفوضى (اللاخلاقة – السياسية \ الاجتماعية) الى طمس هوية المدينة العراقية وابعدتها عن التصنيف العالمي كمدن حضرية .